الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5245 | الثلاثاء | 11 صفر 1447 هـ | 5 أغسطس 2025 م | السنة الثامنة عشرة

مرسومان أميريان بقبول استقالة الفصام وتعيين المخيزيم وزيراً للمالية و«الشؤون الاقتصادية» بالوكالة

الدكتور صبيح المخيزيم

«كونا»: صدر أمس الإثنين، مرسومان أميريان، أحدهما بقبول استقالة وزيرة المالية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نوره الفصام، والآخر بتعيين وزير الكهربـــاء والماء والطاقة المتجددة الدكتور صبيح المخيزيم، إضافة إلى عمله، وزيرا للمالية ووزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة.

وجاء في نص المرسوم الأميري الأول:

«مرسوم رقم 149 لسنة 2025 بقبول استقالة وزيرالمالية ووزير الدولة للشـــؤون الاقتصادية والاستثمار..

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 2 ذي القعدة 1445 هـ الموافق 10 مايو 2024م، وعلى المرسوم رقم 73 لسنة 2024 بتشكيل الوزارة والمراسيم المعدلة له، وعلى الاستقالة المقدمة من/ نورة سليمان سالم الفصام - وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء، رسمنا بالآتي:

مادة أولى: تقبل استقالة نورة سليمان سالم الفصام، وزير المالية ووزير الدولة للشـــؤون الاقتصادية والاستثمار.

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت مشعل الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء أحمد عبدالله الأحمد الصباح

صدر بقصر الســـيف في: 10 صفر 1447 هـ الموافق 4 أغسطس 2025 م»

كما جاء في نص المرسوم الأميري الثاني:

«مرسوم رقم 150 لسنة 2025 بتعيين وزير بالوكالة..

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى الأمر الأميري الصـــادر بتاريخ 2 ذو القعدة 1445 هـ الموافق 10 مايو 2024م، وعلى المرسوم رقم 73 لسنة 2024 بتشكيل الوزارة، والمراسيم المعدلة له، وعلى المرسوم رقم 149 لسنة 2025 بقبول استقالة وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاســـتثمار، وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء، رسمنا بالآتي:

مادة أولى: يـــعين/ د. صبيح المخيزيم - وزير الكهرباء والماء والطاقـــة المتجددة - بالإضافة إلى عمله - وزيرا للمالية ووزير دولة للشـــؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة.

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت مشعل الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء أحمد عبد الله الأحمد الصباح

صدر بقصر السيف في 10 صفر 1447 هـ الموافق 4 أغسطس 2025م».

نورة الفصام

تعديل تدريجي في الإنتاج قدره 547 ألف برميل يومياً

الكويت و7 دول من «أوبك +» ملتزمون باستقرار أسواق النفط

السعودية تتصدر الإنتاج بـ 9.978 ملايين برميل يومياً والكويت تنتج 2.548 مليون

روسيا في المركز الثاني بواقع 9ر449 ملايين برميل ثم العراق بإنتاج 4.220 ملايين والإمارات الرابعة بإنتاج 3.375 ملايين

النفط يتراجع بعد اتفاق «أوبك+» على زيادة الإنتاج ويواصل خسائره

المستثمرون حذرون من فرض المزيد من العقوبات الأميركية على إيران وروسيا مما قد يعطل الإمدادات

أكدت ثمانـــي دول أعضاء في تحالف «أوبـــك +» بينها الكويت أمـــس الأول الأحد التزامها المشترك بالمحافظة على استقرار سوق النفط في ظل الظروف الملائمة الحالية للســـوق والنظرة الإيجابية للاقتصاد العالمي معلنة عن تعديل تدريجي في الإنتاج.

جاء ذلـــك في بيان أصدرته الدائـــرة الإعلاميـــة لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» بعد اجتمـــاع عقدته الدول الثماني أعضاء تحالف «أوبك +» وهي الكويت والسعودية وروســـيا والعراق والإمارات وكازاخستان والجزائر وسلطنة عمان عبر تقنية الاتصال المرئي لمراجعة أوضاع السوق العالمية وتوقعاتهـــا بعد أن كانت قد أعلنت سابقا تعديلات طوعية إضافية في أبريل ونوفمبر من عام 2023.

وذكرت الدول وفق البيان أنه «بناء على قرار سابق تم التوصل إليه في الخامس من ديسمبر الماضي يقضي بالبدء في العودة التدريجية والمرنة للتعـــديلات الطوعية البالغة 2ر2 مليـــون برميـــل يوميا اعتبارا من بداية أبريل 2025 ستقوم الدول المشاركة بتنفيذ تعديل في الإنتاج قدره 547 ألف برميل يوميا خلال شهر سبتمبر 2025 مقارنة بمستوى الإنتاج المطلوب لشهر أغسطس».

وأكدت الـــدول الثماني أن «إمكانية إيقـــاف او إنهاء التعديلات الطوعية الإضافية» ستظل قائمة وفقا لتطورات السوق وهو ما يتيح مرونة للحفاظ على استقرار السوق.

ورأت أن هـــذا الإجـــراء «سيمكنها من تسريع عمليات التعويض» مشددة على التزامها بتحقيق الامتثال الكامل لإعلان التعاون بما يشمل التعديلات الطوعية الإضافية التي اتفقت على مراقبتها اللجنة الوزارية المشتركة خلال اجتماعها الـ53 في 3 أبريل 2024.

وجددت الدول وفق البيان نيتها تعويـــض أي كميات إنتاج زائدة منذ يناير 2024 مؤكدة أنها ستعقد اجتماعات شهرية لمراجعة أوضاع السوق ومســـتوى الالتزام وآليات التعويض فيمـــا من المقرر أن يعقد الاجتماع المقبل في 7 سبتمبر 2025.

ووفق الجدول الصادر عن منظمة «أوبك» بشأن مستويات الإنتاج المطلوبة لشهر سبتمبر المقبل تأتي السعودية وروسيا في مقدمة الدول الأعلى إنتاجا تليهما العراق والإمارات في حين سجلت كل من الجزائر وسلطنة عمان أدنى مستويات الإنتاج المطلوبة.

وبالنســـبة للسعودية فقد بلغت كمية الإنتاج المطلوبة منهـــا 978. 9 مليون برميل يوميا تلتها روســـيا بواقع 449. 9 مليون برميل يوميا ثم العراق بإنتاج يبلغ 220. 4 مليون برميل يوميا.

وحلت الإمـــارات في المرتبة الرابعة بإنتاج مطلوب قدره 375. 3 مليون برميل يوميا تلتها الكويـــت بواقع 548. 2 مليون برميـــل يوميا ثم كازاخستان بإنتاج يبلغ 550. 1 برميل يوميا والجزائر بواقع 959 ألف برميل يوميا في حين بلغ الإنتاج المطلوب من سلطنة عمان 801 ألف برميل برميل يوميا.

وتعكـــس هـــذه الأرقام التوجهـــات الإنتاجية للدول المشـــاركة في اتفاقات ضبط الســـوق ضمن إطار تحالف «أوبك +» خلال شهر سبتمبر المقبل.

منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»

الهند ستواصل شراء النفط من روسيا على الرغم من تهديدات ترامب

الاجتماع الوزاري المشترك يحدد موعده المقبل في 7 سبتمبر 2025

تباطؤ الاقتصاد في أمريكا

وفي ذات السياق أكدت وكالة «رويترز» أن أســـعار النفط واصلت خســـائرها، أمس الاثنين، بعد أن اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفائها، أي مجموعة أوبك+، على زيادة كبيرة أخرى في الإنتاج في سبتمبر، مع تزايد المخاوف في شأن تباطؤ الاقتصاد في الولايات المتحدة، أكبر مستخدم للنفط في العالم، مما زاد من الضغوط.

حيث انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 40 سنتا أو 0.57 في المئة إلى 69.27 دولار للبرميل، بينما انخفـــض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 37 سنتا أو 0.55 في المئة عند 66.96 دولار للبرميل بعد أن أغلق كلا العقدين منخفضين بنحو دولاريـــن للبرميل يوم الجمعة الماضي

ويتوقع محللون في جولدمان ساكس أن الزيادة الفعلية في المعروض من الدول الثماني التي رفعت إنتاجها منذ مارس ستبلغ 1.7 مليون برميل يوميا، أو نحو ثلثي ما تم الإعلان عنه، لأن أعضاء آخرين في المجموعة خفضوا الإنتاج بعد أن كانوا ينتجون أكثر مـــن اللازم في السابق.

وقالوا في مذكرة «في حين أن سياسة أوبك+ لا تزال مرنة والتوقعات الجيوسياسية غير مؤكدة، فإننا نفترض أن أوبك+ ستبقي الإنتاج المطلوب دون تغيير بعد سبتمبر»، مضيفين أن النمو القوي في الإنتاج من خارج أوبك من المرجح أن يترك مساحة ضئيلة لبراميل أوبك+ الإضافية.

وقالت حليمـــة كروفت المحللة في آر.بي.سي كابيتال ماركتس «يبدو أن الرهان على قدرة السوق على استيعاب البراميل الإضافية قد آتى ثماره بالنســـبة لحائزي الطاقة الفائضة هذا الصيف

ومـــع ذلـــك، لا يـــزال المســـتثمرون حذرين من فرض المزيد من العقوبات الأميركية على إيران وروسيا التي قـــد تعطل الإمدادات.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد هدد بفرض رسوم جمركية ثانوية بنسبة 100 في المئة على مشتري الخام الروسي في إطار سعيه للضغط على روسيا لوقف حربها في أوكرانيا.

ومع ذلك، قال مصدران حكوميان هنديان لرويترز يوم السبت إن الهند ستواصل شراء النفط من روسيا على الرغم من تهديدات ترامب.

أصدر تقرير الاستقرار المالي الـ13 لعام 2024

«المركزي»: رغم التوترات الجيوسياسية.. مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الكويتي قوية ومستدامة

التقرير غطى أهم التطورات العالمية والمحلية التي تنعكس على النظام المالي والمصرفي في الكويت خلال 2024

تحليل الأخطار التي يتعرض لها القطاع ومنها مخاطر السوق والائتمان والسيولة والقدرة التشغيلية

أصدر بنك الكويت المركزي تقرير الاستقرار المالي للعـــام 2024 وهو الاصدار الـ13 في سلسلة يعدها ويصدرها ضمن جهوده في مجال تعزيز الشفافية والإفصاح وتوفير المعلومات والإحصاءات الموثوقة المتعلقة بالقطاع المصرفي والمالي الكويتي.

وقال «المركـــزي» في بيان صحفي أمس الاثنين إن التقرير يتضمن أحدث البيانات والإحصاءات الموثوقـــة المتعلقة بالقطاع المصرفي والمالي الكويتي خلال العام الماضي ضمن خمسة أجزاء يتناول كل منها موضوعا رئيسيا بالقدر الوافي من الشمول.

وأوضح أن تقرير الاستقرار المالي الذي يعمل «المركزي» على إصداره بشكل سنوي يغطي أهم التطورات العالمية والمحلية خلال عام 2024 التي تنعكس بدورها على النظام المالي والمصرفي في دولة الكويت.

وذكـــر أن التقرير الحالي يبين بشـــكل خاص أنه على الرغم من استمرار التوترات الجيوسياسية وضبابية المشهد الاقتصادي فقد أظهرت مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي المحلي قوة ومتانة أوضاعه المالية من حيث جودة الأصول والكفاية الرأسمالية والسيولة والربحية ما يعزز استدامة القطاع المصرفي المحلي وقدرتـــه على التكيف مع التحديات الاقتصادية.

وأشـــار الى أن التقرير تضمن خمســـة فصول أساسية بداية مع تحليل للتطورات الاقتصادية العالمية والمحلية يليه الفصل الخاص بتحليل النظـــام المالي المحلي وما شهده القطاع المصرفي من تطورات خلال العام بالإضافة إلى الفصل المتعلق بتحليل المخاطر التي يتعرض لها القطاع بما فيها مخاطر السوق والائتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية.

ولفت الى أن التقريـــر يتطرق إلى تقييم الربحية والملاءة الماليـــة للقطاع المصرفي ويختتم بالفصل الخاص بمنظومة الدفع المحلية إضافـــة الى تضمنه عدة مرفقات تتناول بعض المواضيع ذات الأهمية مثل عرض لمؤشر متوسط أسعار الفائدة ما بين البنوك لفترة ليلة واحدة «كونيا» بالإضافة إلى استعراض أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال وفقا لـ«بازل 3» على القطاع المصرفي المحلي خلال السنوات العشر الماضية.

بنك الكويت المركزي